التكامل بين علم الحديث وغيره من العلوم الشرعية

(العلاقة بين فقه الحديث والفقه المذهبي أنموذجًا)

إعداد

د/ رحمة شيخون أحمد عثمان

مدرس بقسم الحديث وعلومه بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنات بسوهاج

٤٤٤هـ /٢٠٢٣م

التكامل بين علم الحديث وغيره من العلوم الشرعية
(العلاقة بين فقه الحديث والفقه المذهبي أنموذجاً)

د/ رحمة شيخون أحمد عثمان

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فإن التكامل المعرفي بين العلوم له عمق تاريخي وأصالة زمنية، فهو قديم قدم تلك المعارف نفسها، فالعلم لا ينشأ بمعزل عن نفسه، بل تتضافر العلوم وتتكافل ويكمل بعضها بعضا حتى تشكل بمجموعها نسيجا ثقافيا وحضاريا لشعب من الشعوب أو للبشرية جمعاء

وإذا نظرنا في سير السابقين من علمائنا وجدناهم جسدوا هذا المعطى وحققوا ذلك التكامل، فلقد كانوا – وما زالوا– بفضل الله وتوفيقه متبحرين في جل العلوم ينهلون من كل بساتين المعارف وحدائق الفنون، ومشاركاتهم وأبحاثهم وتآليفهم شاهدة على ذلك في كل العصور.

وفي هذه الورقة البحثية سألقي الضوء على التكامل بين علم الحديث الشريف وغيره من العلوم الشرعية وبيان مدى الانسجام والاحتياج بين بعضها البعض لفهم النصوص الشرعية فهما صحيحا بعيدا عن الغموض والانحراف والتحريف الناتج عن قصر النظرة المتكاملة بين علوم الشريعة جمعاء أو بين العلم الواحد في منطوقه ومفهومه.

فالآيات القرآنية يكمل بعضها بعضا ويشرح بعضها البعض وكذلك الأحاديث النبوية والمسائل الفقهية والعلوم الكونية جميعها تسعى إلى شيء واحد ألا وهو فهم الشريعة فهما صحيحًا وتطبيق ذلك تطبيقا صحيحًا...والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

Abstract

Integration between Hadith science and other Sharia sciences

(The relationship between Hadith jurisprudence and sectarian jurisprudence as an example)

Dr. Rahma Shaykhun Ahmed Othman

Praise be to God alone, and prayers and peace be upon the one after whom there is no prophet, our master Muhammad, may God's prayers and peace be upon him and all his family and companions.

As for what follows: The integration of knowledge between the sciences has historical depth and temporal authenticity. It is as old as that knowledge itself. Science does not arise in isolation from itself. Rather, the sciences come together, interrelate, and complement each other until they collectively form a cultural and civilizational fabric for a people or for all of humanity.

If we look at the biographies of our previous scholars, we find that they embodied this given and achieved that integration. They were - and still are - by the grace and grace of God, immersed in the greatest sciences, drawing from all gardens of knowledge and gardens of arts, and their contributions, research, and compositions bear witness to this in all ages.

In this research paper, I will shed light on the

integration between the science of the Noble Hadith and other Sharia sciences and demonstrate the extent of harmony and need between each other to understand the Sharia texts correctly, away from ambiguity, deviation, and distortion resulting from a short integrated view between all Sharia sciences or between one science in its operative and concept.

The Qur'anic verses complement each other and explain each other, as well as the Prophetic hadiths, jurisprudential issues, and cosmic sciences, all seeking one thing, which is to understand the Sharia correctly and apply it correctly...and God is the Grantor of success and guide to the straight path.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له ولي الصالحين، وأشهد أن سيدنا محمدًا عبد الله ورسوله، سيد الأولين والآخرين، وحبيب رب العالمين، اللهم يا فاتح الأبواب، ويا مسبب الأسباب، ويا دليل الحائرين، توكلت عليك يا رب العالمين، وأفوض أمري إلى الله إن الله بصير بالعباد.

أما بعد،، فإن موقع علوم السنة من سائر العلوم الشرعية كموقع الحدقة من العين، لا يستغنى عنها مشتغل بعلم من العوم الشرعية، وذلك لأن الدين كله أُخذ من رسول الله ﷺ، فخير ما فسر به كلام الله تعالى هو كلام سيدنا رسول اللهﷺ، والفقيه إنما يستدل على صحة مذهبه بما ورد وصح عن سيدنا رسول اللهﷺ، فسلامة الأحكام المستنبطة متوقفة على ثبوت أدلتها من الأحاديث المرفوعة، وأقوال الصحابة الموقوفة، فهم أعلم الناس بعد رسول الله ﷺ بكلام الشارع لأنهم عاصروا التنزيل، وما يجب على المسلم اعتقاده فقد أخبر به النبي ﷺ، ...وهكذا.

وانطلاقًا من هذا الموقع للسنة النبوية بين علوم الشريعة كان هذا البحث (التكامل المعرفي بين علم الحديث والعلوم الشرعية.. من خلال بيان العلاقة بين فقه الحديث والفقه المذهبي) مشاركةً مني في المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج وهو بعنوان(التكامل المعرفي بين العلوم وأثره في التوازن الفكري والواقع المجتمعي) محاولةً بيان أن العلوم الشرعية جميعها متكاملة ومترابطة وتهدف إلى شيء واحد ألا وهو فهم النص الشرعي والوحي الإلهي فهمًا صحيحًا بينًا لا لبس فيه ولا غموض، وبناء فكر إسلامي معتدل قائمًا على نظرة تكاملية في جميع العلوم الشرعية والإنسانية.

ومن دوافع اختيار هذا الموضوع:

١- سيطرة فكرة التخصص على عقول كثير من الباحثين والباحثات والدارسين والدارسات حتى نشأ عن ذلك قصور في استيعاب كل صاحب تخصص للفرع الذي تخصص فيه قرينه في الفرع الآخر.

٢- غياب فكرة التكامل بين العلوم عن أذهان الكثير من طلبة العلم، وأن هذا التكامل به تتضح الرؤية وتصل الرسالة من أقصر طريق.

٣- حصول خلافات عريضة بين أهل العلم من أصحاب الفروع العلمية المختلفة ظاهرا، لكنها ترجع في الحقيقة إلى أصل واحد، وما ذلك إلا لعدم تعمق كل منهم في أصل المسألة وعدم فهمها فهمًا صحيحًا تامًا من خلال الفروع العلمية مجتمعة.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تتحدث عن التكامل المعرفي بين العلوم الإسلامية، وبين العلوم الشرعية والإنسانية، وبين العلوم الشرعية والعربية، ولكن استقيت هذا البحث من مقالة في العدد(٦) من مجلة الواضحة بعنوان(معالم التكامل المعرفي عند المحدثين) للدكتور عبد الكريم عكيوي بكلية الآداب جامعة ابن زهر بمدينة أكادير، تحدث فيها بصورة إجمالية موسعة عن مظاهر التكامل المعرفي عند المحدثين فأخذت منها مع انتقاء واختيار وتصويب.

منهج البحث:

اعتمدت على المنهج الاستقرائي التحليلي، حيث قمت باستقراء مجموعة من الكتابات حول الموضوع بشكل عام ثم انتخبت منها هذا العنوان وكتبت فيه، وبمساعدة أساتذتي في قسم الحديث بالكلية وضحت معالم هذا البحث بفضل الله تعالى.

خطة البحث:

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في: مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة ثم المصادر والمراجع.

أما المقدمة: فتحدثت فيها عن أسباب اختيار الموضوع، والدراسات السابقة،

والمنهج المتبع في البحث، والخطة.

والمبحث الأول: وفيه تقرير حقيقة التكامل بين العلوم الشرعية والمعارف البشرية.

والمبحث الثاني: التكامل بين علم الحديث وغيره من العلوم الشرعية.

والمبحث الثالث: بيان العلاقة بين فقه الحديث والفقه المذهبي.

والخاتمة: وضمنتها أهم النتائج.

ثم فهرس بمصادر البحث ومراجعه.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

والصلاة والسلام على سيد الأنام.

الباحثة

د/ رحمة شيخون أحمد عثمان

المبحث الأول

تقرير حقيقة التكامل بين العلوم الشرعية والمعارف الإنسانية

إن منهج تكامل العلوم الشرعية والمعارف البشرية مطلبٌ عظيم ومقصدٌ سام جليل، ومن الغريب أن يحتاج في عصرنا هذا إلى التنصيص عليه، والدعوة إلى فك العزلة عن كل علم ناتج عن الركون إلى التخصص العلمي وما ينتج عنه أحيانا من تعارض وتنافر بين المعارف، ومن الغريب أيضا أن يتوارى هذا الأصل في العلوم الإسلامية والعربية في العصور المتأخرة بعد أن كان حقيقة راسخة كانت أوضح في أذهان المحققين والمجتهدين من علماء الإسلام من أن يحتاج إلى التنصيص عليها والتأكيد.

فلا شك أن انسجام العلوم وتكامل معارف الإنسان كان حاضرًا عند المحققين من علماء الإسلام عامة، وعند المحدثين خاصة، وإذا ظهر أنه غائب فإنما هذا من آثار الركود الذي امتد إلى العلوم الإسلامية في العصور المتأخرة، فإن (التخصص العلمي) الذي هو من سمة العصر الحاضر ليس معناه أن يقف العالم عند مجال تخصصه فحسب من غير التفاف إلى ما سواه من المجالات، وإنما يعني الفهم العميق في ميدان من الميادين دون تعصب، وأن يكون هذا الفهم مصحوبًا بدائرة واسعة من الثقافة العلمية العامة، وتحديد حدود الالتقاء بين تخصصه وغيره من التخصصات، وكلما ذاد نصيب صاحب التخصص من هذه الثقافة زاد عمقه في تخصصه، فالتكامل بين العلوم ضرورة تفرضها الدراسة العلمية الجادة المتكاملة، كما يفرضها التخصص العلمي الدقيق الذي أصبح سمة الحياة العلمية المعاصرة. (١)

فالصورة الحقيقية للتكامل المعرفي بين العلوم كانت حاضرة عند علماء الإسلام المتقدمين، لكن الركود الذي عرفه المسلمون في القرون الأخيرة جعل معالم هذه القضية تضطرب في عقول كثير من أهل العلم والفكر في العصر

(١) معالم التكامل المعرفي عند المحدثين، د/ عبد الكريم عكيوي، بتصرف .

الحاضر، فظنوا أنها مسألة مبتدعة لا أصل لها، ومن يتدبر القرآن الكريم يدرك بقوة لا لبس فيها ولا غموض أن الكون والإنسان وحياة الإنسان وتقلبه عبر الزمان والمكان كل ذلك موضوع للنظر والاجتهاد والدرس والتحليل، فدل ذلك على أن ما تفيده العلوم المهتمة بهذه الجوانب يؤخذ جميعه بعين الاعتبار، وهذا واضح في آيات القرآن الكريم وضوحًا يغني عن ذكر شواهده، قال تعالى ﴿فَسْئَلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[1]

وأما السنة النبوية فحديث "تأبير النخل"[2] أصل في هذا، فهو يفيد أن تأبير النخل وكل ما في معناه من أمور الكون والحياة التي لها سنن ثابتة خلقها الله تعالى وجعلها تجري على مقتضاها، لابد من أخذ هذه السنن بعين الاعتبار وعدم الغفلة عنها، ومعنى ذلك أن العلوم التجريبية والكونية التي تهتم بالكون والحياة كما خلقها الله –عز وجل– مطلوبة على جهة فرض الكفاية، وأن ما تتوصل إليه من الحقائق معتبر معتد به، وتصرف النبي ﷺ على هذا النحو أبلغ في بيان هذا المعنى وتوضيح هذا المقصد من البيان بالقول فحسب.

ومن أصول التكامل المعرفي في الفكر الإسلامي أيضا، أن الوحي والكون كلاهما من آيات الله؛ فالشريعة وحي من الله تعالى، والكون والإنسان والحياة

---

(٢) سورة النحل من الآية ٤٣.

(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعا، دون ما ذكره صلى الله عليه وسلم من معايش الدنيا على سبيل الرأي ١٨٣٥/٤، قال: حدثنا قتيبة بن سعيد الثقفي، وأبو كامل الجحدري، وتقاربا في اللفظ. وهذا حديث قتيبة، قالا: حدثنا أبو عوانة، عن سماك، عن موسى بن طلحة، عن أبيه، قال: مررت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوم على رءوس النخل، فقال: «ما يصنع هؤلاء؟» فقالوا: يلقحونه، يجعلون الذكر في الأنثى فيلقح، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما أظن يغني ذلك شيئا» قال فأخبروا بذلك فتركوه، فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال: «إن كان ينفعهم ذلك فليصنعوه، فإني إنما ظننت ظنا، فلا تؤاخذوني بالظن، ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئا، فخذوا به، فإني لن أكذب على الله عز وجل».

من خلق الله تعالى، ومن مقتضيات ذلك أن الشريعة لا يمكن أبدًا أن تخالف قانون الحياة، وسنن الكون كما خلقها الله عز وجل، فلا يمكن أن يخبر الله تعالى في وحيه بشيء، أو أن يأمر في شريعته بأمر أو حكم ويكون ذلك على خلاف ما عليه خلقه في نفس الأمر، فإن ظهر شيءٌ من ذلك فإنما هو خطأ في المنهج الذي سلكه المجتهد قطعًا، إما مجتهدًا في الشريعة فَهِم الشريعة على خلاف سنة الخلق فهو مخطأ في ذلك، وإما مجتهدًا في علوم الكون والحياة والإنسان فَهِم شيئًا من ذلك على خلاف الوحي فهو مخطأ أيضًا. (١)

فلا يمكن للعلوم أن تتعارض، لأنها كلها تطلب الحقيقة وتأخذ لها الطرق الصحيحة والمناهج السليمة فهي تتفق فيما تنتهي إليه من الحقائق، لأن الحق واحد والحق لا يضاد الحق، وإنما الحق متنوع في وجوهه ومواطنه، فيكون حقا متلوًا بطريق الحق تبارك وتعالى، ويكون حقا منظورًا يكتشفه الإنسان في خلق الله تعالى كلما امتثل أمر الله عز وجل، قال تعالى: ﴿ قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾(٢) .

فالمتخصص في الشريعة مثلًا عليه أن ينظر في أدلة الشريعة ويجتهد في فهمها وتنزيلها على مجالها متبعًا طرق ذلك ومناهجه، لكنه يعتد بما ثبت في العلوم الأخرى من الحقائق المتصلة بموضوع نظره واجتهاده، وكذلك المتخصص في علوم الكون والحياة والإنسان، فإنه يجتهد في علمه سالكًا في ذلك المسالك المعتبرة، لكنه يعتد بحقائق الوحي المتعلقة بموضوعه الذي يبحث فيه، فالتكامل والانسجام بين العلوم حقيقة علمية.

---

(٢) معالم التكامل المعرفي عند المحدثين.

(٣) سورة يونس من الآية ١٠١.

المبحث الثاني

التكامل بين علم الحديث وغيره من العلوم الشرعية

إن موضوع عمل المحدث هو الخبر المنقول عن الرسول ﷺ بقصد تحقيق نسبته إليه ﷺ وبيان درجة هذه النسبة، وهذا بمثابة النقد التاريخي فيما سوى الحديث من أخبار الأمم وحوادث الزمان، ولهذا كانت قواعد النقل التي وضعها المحدثون تتعلق بكل ما له أثر في نسبة الخبر ودرجة هذه النسبة، فكانت قواعد النقد تتعلق بمصادر الأخبار وهم رواته ورجاله فكان علم الإسناد ومنه علم الرجال والجرح والتعديل والغرض منه بيان نسبة الاطمئنان إلى رواية الراوي، وتتعلق قواعد النقد أيضا بمتن الحديث وموضوعه ومعناه.

ومن مظاهر التكامل في مجال النقد الحديثي ومسالك تحقيق الأخبار:

التكامل بين علم الحديث وغيره من العلوم الشرعية:

فكما ذكرت أن مجال عمل المحدث هو خدمة النصوص الحديثية من جهة النقد والتصحيح والتضعيف، ثم من جهة تحرير ألفاظها وضبط متونها، ثم ترتيبها وتصنيفها ليتيسر لجميع علماء الإسلام والباحثين والدارسين الوصول إلى المقصد من الحديث، كل بحسب مجاله وعلمه، فصنفوا في قواعد النقد وفي الحكم على الأحاديث وبيان صفاتها وعللها ووجوه الصحة فيها ووجوه الضعف، وصنفوا في رواية الحديث وتفننوا في الترتيب والتصنيف على الموضوعات وعلى المسانيد وغيرها من أنواع الترتيب والتصنيف التي قصد منها تيسير العثور على الحديث، وما يتعلق بالحديث مما زاد على ذلك فإن المحدثين يرجعون فيه إلى أصحابه من الفقهاء المجتهدين في الفقه مثلا، والمفسرين في التفسير واللغويين في اللغة وغيرها من العلوم غير علم الحديث. (١)

فكل علم من هذه العلوم يتكامل مع عمل المحدثين، ففي (مجال التفسير) لم يدعِ أحد من المحدثين الاستغناء عن المفسرين ومناهجهم، على الرغم من

(١) معالم التكامل المعرفي بتصرف واختصار.

تصنيف المحدثين في التفسير، لكنهم لم يقدموا ذلك على أنه غاية الأمر في التفسير، وإنما على أنه وسيلة من وسائل التفسير وقاعدة من قواعده يحتاجها المفسر، فتفاسير المحدثين عبارة عن نصوص السنة النبوية التي لها تعلق بالقرآن الكريم من جهة معرفة المراد من كلام الله تعالى، فصنف في التفسير الإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني والإمام أحمد بن شعيب النسائي والإمام أبو حاتم الرازي، ومصنفاتهم هذه في الحقيقة كتب في رواية الحديث وإنما تعلقها بالتفسير من جهة واحدة هي كون النصوص الحديثية المخرجة فيها تتعلق بالقرآن الكريم، ومثل ذلك ما فعل المصنفون في الجوامع[١]من تخصيص كتاب التفسير مع غيره من الكتب الثمانية الجامعة لأبواب الدين[٢] مثل وضع البخاري كتاب التفسير في جامعه الصحيح، فهو ليس تفسيرًا بالمعنى العلمي المنهجي لكن لا يستغنى عنه المفسر.

ومثله في (مجال الفقه) فإن المحدثين لهم صلة بالفقه من جهة نصوص السنة النبوية التي هي أدلة الأحكام، ولهذا صنفوا في أحاديث الأحكام لكنهم لم يعتبروها فقهًا ولم يستغنوا بها أبدًا عن الرجوع لكتب الفقهاء. [٣]

(١) الجامع: هو ما يوجد فيه جميع أقسام الحديث: أي أنه يضم أحاديث العقائد، وأحاديث الأحكام وأحاديث الرقائق، وأحاديث الآداب والأحاديث المتعلقة بالتفسير، والأحاديث المتعلقة بالتاريخ والسير، وأحاديث الفتن والملاحم، وأحاديث المناقب والفضائل.

(٢) المذكورة في التعريف السابق.

(١) معالم التكامل المعرفي.

المبحث الثالث

بيان العلاقة بين فقه الحديث والفقه المذهبي

العلاقة بين فقه الحديث والفقه المذهبي:

وقد نص المحدثون في أنواع علم الحديث ومصطلحه على معرفة (فقه الحديث)[١] واعتبروه الغاية المرجوة والفائدة المقصودة [٢] لكن فرقوا بينه وبين الفقه القائم على الاجتهاد (المذهبي) لأن الفقه قدر زائد على معرفة فقه الحديث، (ففقه الحديث خطوة أولى للفقه العام، بمعنى أن المرحلة الأولى لمعرفة الحكم الشرعي تتمثل في فهم الآية القرآنية والحديث النبوي الشريف، ثم يقوم بعد ذلك الفقيه بجمع بقية الأدلة الواردة في الباب ليستخرج حكما نهائيا للواقعة)[٣] وقد عقد الحاكم النيسابوري في معرفة علوم الحديث النوع العشرين لهذا فقال: (بعد معرفة ما قدمنا ذكره من صحة الحديث إتقانًا ومعرفةً لا تقليدًا وظنًا معرفة فقه الحديث إذ هو ثمرة هذه العلوم، وبه قوام الشريعة، فأما فقهاء الإسلام أصحاب القياس والرأي والاستنباط والجدل والنظر فمعروفون في كل عصر وأهل كل بلد، ونحن ذاكرون بمشيئة الله في هذا الموضع فقه الحديث، عن أهله ليستدل بذلك على أن أهل هذه الصنعة من تبحر فيها لا يجهل فقه الحديث إذ هو نوع من أنواع هذا العلم فممن أشرنا إليه من أهل الحديث محمد ابن مسلم الزهري...)[٤] ثم ذكر طائفة من أهل الحديث الذين أتقنوا فقه الحديث، فقابل هنا بين الفقه وفقه الحديث، وميز الفقهاء أصحاب الرأي

---

(١) قال ابن حجر رحمه الله في فتح الباري " فقه الحديث هو: استنباط معاني الحديث واستخراج لطائفه وأحكامه وتراجم الأبواب الدالة على ما له صلة بالحديث المروي فيه على فهم السلف الصالح" فتح الباري ١/١١.

(٢) قال ابن المديني رحمه الله" التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم" سير أعلام النبلاء للذهبي (١٨/١١)

(٣) من كلام أستاذنا الدكتور رشوان أبو زيد محمود الأستاذ بجامعة الأزهر.

(٤) معرفة علوم الحديث ٦٣/١.

والاجتهاد عن المحدثين الذين أتقنوا فقه الحديث. [١]

(فما ورد عن المحدثين هو فقه حقيقي يعتمد على فهم واستنباط الأحكام من النصوص، وهذا هو الفقه الوارد عن أهل الحديث، والفارق بينه وبين الفقه العام أن المحدثين لا يشتغلون بالقياس وغيره من الأدلة العقلية، باعتبار أن القياس وبقية الأدلة العقلية هو مهمة الفقه العام، وهذا هو التكامل الحقيقي بين العلمين)[٢]

وروى الحاكم أبو عبد الله بسنده عن علي بن خشرم أنه سمعه يقول:(كنا في مجلس سفيان بن عيينة فقال: " يا أصحاب الحديث تعلموا فقه الحديث لا يقهركم أصحاب الرأي، ما قال أبو حنيفة شيئا إلا ونحن نروي فيه حديثًا أو حديثين)[٣]

وهذا يدل على تواجد المسلكين منذ القدم وعلى تكاملهما ومراعاة كل فريق للفريق الآخر، فابن عيينة– رحمه الله– يستحث همم أهل الحديث على العناية بالفقه لأنه الغاية المرجوة من النص.

فالإمام البخاري مثلا له نظر في فقه الحديث عميق، وقوة على الاستنباط من الحديث وهو ما أودعه تراجم جامعه الصحيح، لكن لم يدعِ البخاري أن هذا هو غاية الفقه ولم يدعِ لنفسه مذهبًا ولا اجتهاداً فقهياً يقوم مقام اجتهاد الفقهاء المجتهدين، ولو انصرف البخاري للفقه لكان مجتهدًا مطلقًا، لكن غلب عليه الحديث فأتقنه وملك عليه عمره، وغاية ما عنده هو فقه الحديث الذي يختلف عن الفقه المذهبي، فإن فقه الحديث طريق إلى الفقه ومسلك من مسالكه.

ومما يشهد لذلك أيضا: أن المحدثين في كتبهم في الحديث لا يأنفون أبدًا من النقل عن الفقهاء والاهتداء بعلمهم، فلو نظرنا مثلًا في كتاب (العلل

---

(٥) معالم التكامل المعرفي عند المحدثين بتصرف واختصار.

(٦) من كلام أستاذنا الدكتور رشوان أبو زيد – بارك الله فيه وفي علمه_.

(١) معرفة علوم الحديث ٦٦/١.

الصغير) للإمام الترمذي لظهر بوضوح منهج التكامل المعرفي عندما نص على رجوعه في تصنيف جامعه في الحديث في كل علم إلى أهله واستعانته في غير علم الحديث بغيره، وهذا ما بينه بقوله في العلل الصغير آخر الجامع: (وما ذكرنا في هذا الكتاب من اختيار الفقهاء؛ فما كان فيه من قول سفيان الثوري فأكثره ما حدثنا به محمد بن عثمان الكوفي، وما كان من قول مالك بن أنس فأكثره ما حدثنا به إسحاق بن موسى الانصاري...)[١] فذكر رجوعه في الفقه إلى الفقهاء مثل الإمام مالك بن أنس والإمام الشافعي والإمام سفيان الثوري– رحمهم الله تعالى– وغيرهم ممن عرف بالفقه، ثم ذكر رجوعه في العلل لأهلها فقال: (وما كان فيه من ذكر العلل في الأحاديث والرجال والتاريخ فهو ما استخرجته من كتاب التاريخ، وأكثر ذلك ما ناظرت به محمد بن إسماعيل، ومنه ما ناظرت عبد الله بن عبد الرحمن، وأبا زرعة، وأكثر ذلك عن محمد...)[٢] ومعناه أنه يرى التكامل المعرفي حتى داخل العلم الواحد إذا تشعب بين فروعه وأبوابه، وهذا ما يفهم من تنصيصه على أخذ العلل عن البخاري خاصة لأنه أحسن من أتقنها من بين المحدثين وهو معنى قوله (ولم أر أحدا بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كثير أحد أعلم من محمد بن إسماعيل..)[٣]

وهذا المعنى أيضا كان حاضرًا عند (الإمام أبي داود السجستاني) وهو يصنف سننه، بل صرح في رسالته في وصف كتابه أن سننه يُكمل عمل الفقهاء والأئمة المجتهدين وهو قوله (وأما هذه المسائل مسائل الثوري ومالك والشافعي فهذه الأحاديث أصولها)[٤] فمحل العناية عنده من الفقه هو تحرير

---

(٢) العلل الصغير ١/٧٣٦.

(٣) المصدر السابق ١/ ٧٣٨.

(١) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٢) رسالة أبي داوود إلى أهل مكة ١/ ٢٨.

الأدلة الحديثية، ومجال الاشتراك من تخصصه مع الفقه هو ضبط النصوص والأدلة من السنة من جهة درجة ثبوتها ومن جهة تحرير ألفاظها وضبط صيغها لتكون صالحة بين يدي الفقيه والمجتهد. (١)

ونجد هذا الأصل عند (الإمام مسلم) في صحيحه لكن بنظر آخر ومن جهة أخرى، فصرف جهده إلى تحرير ألفاظ الحديث، وحصر صيغه واختلافها وما في بعض أسانيده من الزيادات، ومعلوم أن فائدة ذلك في الاستنباط من الحديث، لأن حُسن الاستنباط منه يكون بتحرير جميع ألفاظه وصيغه، ومعنى ذلك أن مسلمًا– رحمه الله– قصد توفير الجهد على الفقيه، فوضع بين يديه في صعيد واحد ألفاظ كل حديث وما ورد به من الصيغ وهو ما لا يمكن أن يصل إليه الفقيه. (٢)

ثم إن المحققين من المحدثين ينتسبون إلى المدارس الفقهية التي أسسها الأئمة المجتهدون، (فالإمام الترمذي) مثلا في جامعه يصرح بالانتساب إلى مدرسة الفقهاء المجتهدين الذين جمعوا بين الحديث والاجتهاد الفقهي مثل الأمام مالك والإمام الشافعي والإمام الثوري، وهذا ما يقصده بقوله (أصحابنا) وهم أهل الحديث في مقابل الأحناف الذين هم أهل الرأي عندما يحكي أقوال المجتهدين أئمة المذاهب في جامعه، مثال ذلك قوله في كتاب الطهارات باب ترك الوضوء من القبلة بعد تخريجه حديث عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبَّلَ بَعْضَ نِسَائِهِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلاَةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ، قَالَ: قُلْتُ: مَنْ هِيَ إِلاَّ أَنْتِ؟ فَضَحِكَتْ. وَقَدْ رُوِيَ نَحْوُ هَذَا عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالتَّابِعِينَ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَأَهْلِ الكُوفَةِ، قَالُوا: لَيْسَ فِي القُبْلَةِ وُضُوءٌ.

---

(٣) معالم التكامل المعرفي عند المحدثين.

(٤) المصدر السابق.

وقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَالأَوْزَاعِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ: فِي القُبْلَةِ وُضُوءٌ، وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ. وَإِنَّمَا تَرَكَ أَصْحَابُنَا حَدِيثَ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا لأَنَّهُ لاَ يَصِحُّ عِنْدَهُمْ لِحَالِ الإِسْنَادِ. (١)

وهناك جهة أخرى يظهر فيها بقوة حضور منهج التكامل عند المحدثين، وهو انصرافهم إلى (علم التخريج) وهو الدلالة على مواضع الأحاديث في مصادرها الأصلية وبيان مراتبها والحكم عليها، فانصرفوا إلى كتب الفقه والتفسير والسير وغيرها فعمدوا إلى الأحاديث الواردة فيها، فخرجوها وحرروا ألفاظها وبينوا درجاتها، فخدموا العلوم الأخرى من جهة ما يتقنون وما يحسنون.

وما قيل هنا عن الفقه يقال عن العلوم الأخرى، مثل (اللغة والتفسير والتاريخ) فنجد شراح الحديث يرجعون إلى اللغويين والمفسرين والمؤرخين حسب الحاجة.

وفي علم اللغة مثلا: فإن اللغة هي أهم أدوات فهم نصوص الوحيين الشريفين(الكتاب والسنة) وذلك لما تحويه من علوم خادمة من (نحو وصرف وبلاغة وما تشمله من بيان ومعان وبديع)

وما قيل في الفقه يقال في (علم التوحيد والعقائد) بعد أن تميز علم التوحيد وعرفت قضاياه وانصرف إليه طائفة من علماء الإسلام، فكان المحدث يميل إلى مدرسة من المدارس الإسلامية في مجال التوحيد والعقائد، فنجد مثلا الإمام البيهقي والإمام النووي والإمام ابن حجر العسقلاني على مسلك الأشعرية.

وكل ما سبق يوقفنا على غرابة ما شاع في عصرنا من القول بأن المحدث في غنى عن الانتساب إلى مدرسة فقهية، وعدم حاجته إلى مسالك الفقه والنظر لأنه محيط بالأدلة الصحيحة وغير الصحيحة، وما ترتب على هذا من إزراء بالمذاهب الفقهية والمنتسبين إليها، وما نتج عنه أيضا من عدم

(١) سنن الترمذي ١/ ١٤٤.

التمييز بين مجال الفقه ومجال الحديث وعدم القدرة على تحرير مواطن اللقاء والتواصل وسبل التكامل، فكل فقيه محدث وكل محدث فقيه، وكلًا من علم الحديث والفقه يكمل الآخر ويحتاج إليه لفهم النص الشرعي على الوجه الأكمل.

وفي مجال (شرح السنة) نجد منهج التكامل المعرفي حاضرًا أيضا من خلال الاهتداء بالعلوم الإنسانية وتحكيم قواعدها وتنزيل حقائقها لاستيعاب معاني الحديث وحسن العمل به، مثال ذلك ما ورد في حديث أنس بن مالك ﷺ قال: قال رسول اللهﷺ «إن أمثل ما تداويتم به الحجامة، والقسط البحري» وقال: «لا تعذبوا صبيانكم بالغمز من العذرة، وعليكم بالقسط»(١)

والظاهر أن ذلك عام في حق جميع المسلمين ولكن ابن القيم رحمه الله اعتبر بالأحوال الجغرافية المتعلقة بمكان الورود وهو الحجاز، وبمن ورد فيهم وهم من يسكن الحجاز، فلم يحكم بالعموم، قال رحمه الله عن الحجامة والفصد:" والتحقيق في أمرها وأمر الفصد أنهما يختلفان باختلاف الزمان والمكان والأسنان والأمزجة فالبلاد الحارة والأزمنة الحارة والأمزجة الحارة التي دم أصحابها في غاية النضج الحجامة فيها أنفع من الفصد بكثير، فإن الدم ينضج ويرق ويخرج إلى سطح الجسد الداخل، فتخرج الحجامة ما لا يخرجه الفصد؛ ولذلك كانت أنفع للصبيان من الفصد، ولمن لا يقوى على الفصد وقد نص الأطباء على أن البلاد الحارة الحجامة فيها أنفع وأفضل من الفصد... وقوله صلى الله عليه وسلم: «خير ما تداويتم به الحجامة» إشارة إلى أهل الحجاز، والبلاد الحارة؛ لأن دماءهم رقيقة وهي أميل إلى ظاهر أبدانهم لجذب الحرارة الخارجة لها إلى سطح الجسد، واجتماعها في نواحي الجلد؛ ولأن مسام

(١) صحيح البخاري كتاب الطب باب الحجامة من الداء ٧/ ١٢٥، وصحيح مسلم كتاب المساقاة باب حل أجرة الحجامة ٣/١٢٠٤.

أبدانهم واسعة، وقواهم متخلخلة، ففي الفصد لهم خطر"[١]

فقد استحضر الإمام ابن القيم وهو ينظر في أحاديث الفصد والحجامة أحوال بلاد الحجاز وطبيعتها وخصائصها المناخية، وخصائص أهل الحجاز وأسنانهم وأمزجتهم، فحمله ذلك على القول بأن أحاديث القول بالحجامة خاصة بأهل الحجاز وأمثالهم ممن يسكن مثل بلادهم...ومحل الشاهد هنا هو احتكامه إلى حقائق الجغرافيا من الموقع والمناخ وحقائق الطب كما هي عليه في زمانه، وهذا وجه من وجوه التكامل المعرفي في مجال الحديث وشرح السنة.

هذه بعض معالم التكامل المعرفي عند علماء الحديث، تدل على حضور هذا الأصل في أذهانهم واجتهادهم في الإفادة من العلوم المتعلقة بمجال الحديث من جهة فحصه ونقده، ومن جهة فقهه واستيعاب المراد منه.

والخلاصة: (أن علم الفقه وعلم الحديث لا انفصال بينهما، فالفقه أي فقه الأحكام الشرعية يكون مبنيًا على أدلة، من هذه الأدلة السنة النبوية، بمعنى أن أدلة الفقيه أعم من أدلة المحدث لأن المحدث يستنبط الحكم من الحديث الذي أمامه، أما الفقيه فإنه يستنبط الحكم من عدة أدلة، فقد يكون الدليل نصًا من الكتاب أو السنة وقد يكون إجماعًا وقد يكون قياسًا وقد يكون قول صاحب أو قول إمام...إلخ) [٢]

فكل محدث فقيه وكل فقيه محدث فلا نتصور صحابيًا مثلا كأبي هريرة ﷺ روى أحاديث عن النبي ﷺ ونقول عنه أنه غير فقيه مثلًا ، كما لا نتصور فقهًا صحيحًا بدون معرفة الحديث حفظًا وتصحيحًا وتضعيفًا.

---

(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد ٤/ ٨٧,٨٨.

(١) من كلام الأستاذ الدكتور رشوان أبو زيد – بارك الله فيه–.

الخاتمة

الحمد لله وكفى، وصلاةً وسلامًا على النبي المصطفىﷺ وعلى آله وأصحابه ومن وفى، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

فبعد إتمام هذا البحث المتواضع- راجية من الله تعالى أن يتقبله خالصًا لوجهه الكريم- أود أن أؤكد على:

١- أن الآيات القرآنية يكمل بعضها بعضًا ويشرح بعضها البعض وكذلك الأحاديث النبوية والمسائل الفقهية والعلوم الكونية جميعها تسعى إلى شيء واحد ألا وهو فهم الشريعة فهمًا صحيحًا وتطبيق ذلك تطبيقًا صحيحًا.

٢- لابد من تقرير حقيقة أن الاجتهاد في العلم والإبداع في المعرفة في العصر الحاضر، لم يعد في إمكان الرجل الواحد في تخصصه وإنما أصبح العمل في شكل مجموعات للبحث، تجمع كل من له صلة بموضوع البحث فهذا هو السبيل الأمثل والمسلك الأفضل لأمة أرادت أن ترتقي في العلم والمعرفة.

٣- موسوعية علماء الأزهر الشريف، وسعة تخصصهم العلمي، وعدم الاكتفاء بتخصص أو علم واحد، وهذا ما لمسناه في سلفنا الصالح ومشايخنا وأساتذتنا في جامعة الأزهر_ حفظهم الله ورعاهم_ ورحم من توفي منهم.

٤- أن تعلم العلوم الشرعية لا يكون إلا من خلال أستاذ متخصص أو شيخ متقن قد اتصل إسنادهما إلى أكابر العلماء، وهذا هو السبيل الوحيد لبقاء العلم الشرعي دون تحريف.

٥- ومن ثم أوصي نفسي وطلبة العلم بالجلوس إلى العلماء والأخذ عنهم، فهو الطريق لفهم الدين فهما صحيحا، والبعد عن الزلل والخطأ، وتجنب كل ما يؤدي إلى الانحراف الفكري.

وفي الختام أحمد الله تعالى أن وفقني وأعانني على إتمام هذا البحث، وهو سبحانه الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

وصلى اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم جل من أنزله.

٢- رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ت٢٧٥، المحقق: محمد الصباغ، الناشر: دار العربية – بيروت

٣- زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية، ت٧٥١، مؤسسة الرسالة، بيروت – مكتبة المنار الإسلامية، الكويت الطبعة: السابعة والعشرون ، ١٤١٥هـ /١٩٩٤م

٤- السنن لأبي عيسى الترمذي، ت٢٧٩، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢) ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥) الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م

٥- صحيح الإمام البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه) لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٦- صحيح الإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ) المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٧- فتح الباري شرح صحيح البخاري لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩.

٨- معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري (المتوفى: ٤٠٥هـ) المحقق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

٩- معالم التكامل المعرفي عند المحدثين، د/ عبد الكريم عكيوي، كلية الآداب جامعة أكادير .مجلة الواضحة العدد٦، شبكة المعلومات الدولية(الإنترنت).

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١٦٩٠
المبحث الأول: تقرير حقيقة التكامل بين العلوم الشرعية والمعارف الإنسانية	١٦٩٣
المبحث الثاني: التكامل بين علم الحديث وغيره من العلوم الشرعية	١٦٩٧
المبحث الثالث: بيان العلاقة بين فقه الحديث والفقه المذهبي	١٦٩٩
الخاتمة	١٧٠٦
المصادر والمراجع	١٧٠٧
فهرس الموضوعات	١٧٠٩